أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول المغاربية

د. بوبكر محمد

أستاذ محاضر (ب)، جامعة مستغانم

البريد الإلكتروني: aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة الى توضيح مدى تأثير مناخ الأعمال على الميزان التجاري الذي يعكس مدى التطور الحاصل في النمو الاقتصادي باعتبار صافي الصادرات تمثل إحدى المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، كما اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على دراسة قياسية باستعمال النموذج الخطي وذلك لمعرفة مدى تأثر المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في المكونات الرئيسية لمؤشرات التنافسية العالمية الرئيسية

فكانت النتائج المتعلقة بالدراسة أن كل المكونات الرئيسية لمؤشرات التنافسية العالمية لها تأثير مباشر وفعال على نسبة تغطية الصادرات للواردات ضف الى ذلك أن هناك تفاوت في مدى تأثر المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة بين دول المغرب العربي الثلاث مع استنتاج أن هناك تفوق نسبي لتونس نتيجة لتميزها في مناخ الأعمال مما جعلها تحتل مرتبة لابأس بها مقارنة بباقي عينة الدراسة.

كلمات مفتاحية: مناخ الأعمال، مؤشرات التنافسية العالمية، نسبة تغطية الصادرات للواردات.

Résumé :

Cette étude a pour objectif l'éclaircissement de l'intensité de l'impact du climat des affaires sur la balance commerciale qui constitue un indicateur très important de la croissance économique puisque l'exportation nette est l'une des principales composantes du produit intérieur brut. Nous nous sommes basé dans cet article sur une étude économétrique par un modèle linéaire appliqué Ceci va nous permettre de bien connaître l'impact sur la variable endogène, représentée par le taux de couverture du commerce extérieur, exercé par les variables exogènes,

représentées par les composantes principales de l'indice de la compétitivité mondiale

Les résultats obtenus de cette étude affirme que toutes les composantes principales de l'indice de la compétitivité mondiale exercent un effet direct et efficace sur le taux de couverture du commerce extérieur. Aussi, l'étude nous confirme l'existence des disparités, dans l'intensité de l'impact des variables exogènes sur la variable endogènes, entre les trois pays du Maghreb avec une supériorité relative pour la Tunisie due à sa distinction dans le climat des affaires. Ceci lui a permis d'être mieux classer par rapport aux autres pays de l'échantillon.

Mots clés : climat des affaires, Indices de la compétitivité mondiale, Taux de couverture du commerce extérieur.

مقدمـة:

انتهجت الدول المغاربية عدة استراتيجيات للتنمية والنهوض باقتصادها وذلك باتباع استراتيجية إحلال الواردات، وعندما أصبحت هذه الأخيرة عبئا على التنمية، أخذت بانتهاج استراتيجية لتشجيع صادراتها، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للد ول المتقدمة والنامية على حد سواء، فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة والنامية التنوع في صادراتها والذي كان سببا في تقدمها، ومن خصائص صادرات الدول المغاربية التخصص والذي كان سببا في تخلفها وأبرز مثال على ذلك الجزائر التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97 % من إجمالي الصادرات.

تعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات أهم مؤشر في تحديد مدى قوة وفعالية الآلة الانتاجية في الدول، ورغم توفر جميع الظروف والإمكانات التي تشجع انطلاقة فعلية للآلة الإنتاجية في هذه الدول من رأس مال وموارد طبيعية وموارد بشرية إلا أنها لازالت تراوح مكانها رغم التفاوت النسبي فيما بينها، هذا ما جعل الحكومات تفكر في توفير مناخ الأعمال الذي يدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام حتى تتساوى

الفرص بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ويتمكن هذا الأخير من التنافس، ولمعرفة مدى إيجابية أو سلبية مناخ الأعمال سنعتمد على مقياس مؤشرات التنافسية العالمية.

أ- إشكالية الدراسة:

رغم الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية الا أن هناك بعض المتغيرات والتحولات الاقتصادية التي يكون لها أثر على وضعيته و بالتالي يجب أخذها في الحسبان، ومن هنا نحاول أن نصوغ إشكالية البحث على النحو التالي:

ما أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول المغاربية؟

ب- فرضيات الدراسة:

سنحاول من أجل الإلمام بموضوع البحث طرح فرضية وحيدة وملمة، وهي كالآتي: يعتبر مناخ الأعمال عامل جد مهم في التأثير على نسبة تغطية الصادرات للواردات.

ج- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة مدى تأثر وضعية الميزان التجاري لدول المغرب العربي بمناخ الأعمال من خلال مؤشرات التنافسية العالمية؛
- التعرف على سر التفاوت الموجود في فعالية القطاع الانتاجي بين الدول المغاربية.

د- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يحتلها الميزان التجاري ودوره في التنمية الاقتصادية ومعرفة البلد ووضعيتها الاقتصادية، ويتجلى ذلك في الواردات التي من خلالها يتم تلبية حاجيات البلد التي لم يتمكن من تلبيتها محليا، ومن خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والاستفادة من موارد مالية أخرى ومدى قدرتها على تغطية الصادرات، ومعرفة أثر مناخ الأعمال من خلال المؤشرات المعتمدة على الميزان التجاري.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن الأدوات المستخدمة في دراستنا هذه تمثلت في الاعتماد على المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع فضلاً عن الاعتماد على مختلف الإحصائيات و التقارير والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث التي استقيناها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية وكذا المواقع الرسمية.

المبحث الأول: تعريف وتحديد متغيرات نموذج الدراسة

تعتبر النماذج الاقتصادية القياسية[1] وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية لأغراض أهمها البرمجة والتخطيط الاقتصادي، وقد أخذت قسطا وافرا من الدراسة والاهتمام نظرا لاستعمالاتها الواسعة والمتعددة في البلدان المتطورة اقتصاديا. وتعتبر الرياضيات وعلم الاقتصاد والإحصاء من أهم العلوم التي يستعان بها في بناء نموذج قياسي اقتصادي.

يمكن وعلى العموم تقسيم هذه النماذج إلى نوعين هما نماذج البرمجة الرياضية[2] ونماذج القياس الاقتصادي، ويقتصر اهتمامنا في بحثنا هذا على النوع الثاني (نموذج القياس الاقتصادي)، والذي يتفرع بدوره إلى فرعين يختلفان من حيث البنية والهدف هما النماذج الانحدارية[3] ونماذج السلاسل الزمنية، حيث ستصب دراستنا اللاحقة في غالبيتها على النماذج الانحدارية.

[1] عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات تابعة وأخرى مستقلة بالإضافة إلى مجموعة معالم ومقادير عشوائية.

[2] يهتم النوع بإيجاد الحل الأمثل لبعض المشاكل والمتمثل في تدنية أو تعظيم دالة معينة وفق قيود محددة.

[3] تشرح هذه النماذج متغير تابع بواسطة متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة في أبسط أشكالها.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

1- المتغير التابع (نسبة تغطية الصادرات للواردات):

يتمثل هذا المتغير في قدرة الصادرات[4] على تغطية الواردات بالنسبة لقطاع المنتجات خارج قطاع المحروقات وهذا يعكس فعالية المؤسسة الاقتصادية،[5] حيث كلما زادت هذه النسبة يعني أن إنتاج المؤسسات الاقتصادية قد ارتفع هذا يؤدي الى ارتفاع الصادرات في حالة وجود فائض على احتياج السوق المحلي أو انخفاض الواردات[6] وهذا يفسر بتغطية الانتاج المحلي لحصة من حصص السوق المحلي.[7]

2- المتغيرات المستقلة (مؤشرات التنافسية العالمية):

من أجل معرفة أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات، اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤشرات التنافسية العالمية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979، لكن منذ 2007 تم استحداث منهجية جديدة لتقييم تنافسية الاقتصادات وذلك بالاعتماد على إثنتا عشر مؤشرا هي كالآتي:

2-1- مؤشر المؤسسات (x_1)

يقيس هذا المؤشر البيئة المؤسسية عن طريق الإطار القانوني والإداري الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتهم لتوليد الدخل والثروة، إن نوعية المؤسسات وهيكلها الأساسي له

---

[4] الصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

[5] داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص145

[6] الواردات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، حيث أن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد الوطني و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج.

[7] شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص12

صلة قوية بالتنافسية والنمو الاقتصادي لأنه يشكل الحافز في أي اقتصاد ويؤثر على قرارات الاستثمار وفي كيفية تداخل المشاريع والتركيبة السياسية وباقي المجتمعات مع بعضها البعض.[8]

2-2- مؤشر البنية التحتية (x_2)

يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية ومن ناحية أخرى إدماج واتصال الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكلفة منخفضة، ويضم هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية منها:

كفاءة البنية التحتية بشكل عام (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، النقل الجوي، تجهيز الطاقة الكهربائية، عدد خطوط الهاتف).

إن جودة البنية التحتية تؤدي إلى تخفيض تكلفة الاتصالات والنقل والطاقة وتساهم في ارتفاع كفاءة عمليات المشاريع وتقليل تكلفة القيام بها.

2-3- مؤشر الاقتصاد الكلي (x_3)

إذ يعكس هذا المؤشر أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال، وبالتالي يلعب دوراً أساسياً في القدرة التنافسية للدولة، باختصار إن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المرجوة إلا إذا توافر استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية من استقرار سعر الصرف، إلى انخفاض معدل التضخم، إلى ثبات قيمة العملة.[9]

2-4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي (x_4)

تمثل الصحة أحد المحددات الرئيسية للتنافسية لما لها من أثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي حيث أن وجود قوة عاملة تتمتع بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية، ومن ثم يزيد تنافسية الدولة ففي

---

[8] **تقرير التنافسية العالمية**، 2012، بالاعتماد على الموقع albankaldawli.org

[9] نجيب محمد حمودة الشعافي، تحليل وتقييم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي 2009- 2011 ، مجلة علمية محكمة، دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 12 سبتمبر 2013، ص:251-252

حين انتشار المشاكل والأمراض الصحية ينعكس سلبا على إنتاجية العمل والتنافسية ويزيد من ارتفاع تكاليف الأعمال الاقتصادية،[10] كما أن وجود قوة عاملة بمستوى جيد من التعليم يدعم أيضا تنافسية الدولة، ويعتبر من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، إذ يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، ولرأس المال البشري أيضا أهمية في التنافسية كما هو الحال في جوانب التنمية على العموم.[11]

2-5- مؤشر التعليم العالي والتدريب (X_5)

يقيس هذا العامل معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي وكذلك نوعية التعليم وتقييمها فجودة التعليم العالي والتدريب تعتبر متطلبا رئيسيا للوفاء بمتطلبات العمليات الإنتاجية الحديثة وللتحول للاقتصاديات الحديثة القادرة على استخدام أحدث الطرق الإنتاجية الفنية التكنولوجية، بما أن التدريب والتأهيل العلمي للقوى العاملة يعتبر حيويا لضمان التجديد والتطوير المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة تطورات الاقتصاد المستمرة.[12]

2-6- مؤشر كفاءة سوق السلع (X_6)

يعتبر وجود ظروف تنافسية ملائمة ومناسبة في الأسواق المحلية عاملا مهما ومساعدا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، ومن ثمة فإن الدول التي تتمتع بأسواق سلعية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وذلك بما يتلاءم مع ظروف الطلب والعرض، وهذا يتطلب بيئة أعمال فعالة تتمتع بالكفاءة، وتقل فيها المعوقات التي تؤثر على

---

[10] مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 38.

[11] بلال محمود الوادي، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية ، مؤتمر ربيع الثورات العربية منظور حقوق الانسان، الأردن، 16، 17 جويلية 2011 ص11.

[12] **تقرير التنافسية العالمي**، مرجع سابق، ص 01.

نشاط المؤسسات الاقتصادية كوجود الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات الحكومية التمييزية ضد الاستثمار الأجنبي أو التجارة الدولية بشكل عام.[13]

2-7- مؤشر كفاءة سوق العمل (x_7)

يعكس هذا المؤشر فعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي.

كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى
إنتاجية ممكنة.[14]

2-8- مؤشر تطور الأسواق المالية (x_8)

يتسم السوق المالي الكفء بالتنافسية أي تتحدد فيها أسعار الأصول وعوائدها وفقا لقوى العرض والطلب ويتسم سلوك المتعاملين بالرشاد، وتماثل المعلومات المتاحة لدى جميع المستثمرين وبالتالي تتحدد القرارات الاستثمارية والتوجه نحو النشاطات الاقتصادية والمشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة للتنافسية الدولية.[15]

2-9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية (x_9)

لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعتمد أكثر على الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة سواء تلك التي تم الوصول إليها محليا أو التي تم استيرادها من الخارج.[16]

---

[13] **تقرير التنافسية العالمي**، مرجع سابق، ص 06.

[14] **تقرير التنافسية العالمي**، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، سنة 2010-2011

[15] **محمد بوزيان، لحسن جديدين**، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2012، ص 236.

[16] **نجيب محمد حمودة الشعافي**، مرجع سابق، ص:251

2-10- مؤشر حجم السوق (x_{10})

يؤثر حجم السوق على التنافسية وذلك لان الأسواق كبيرة الحجم تمكن المنشآت من الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير, وتستطيع الدول صغيرة الأسواق الآن أن تستفيد من العولمة وتعوض عن ذلك من خلال اقتصاد الأسواق العالمية , وهناك الكثير من الدلائل العلمية التي تربط ايجاباً بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للاقتصاديات صغيرة الحجم.

2-11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (x_{11})

يتضمن هذا المحور نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، كما يعكس هذا المؤشر أيضا مدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة في الدولة التي لها دور فاعل في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر اليات إنتاج متقدمة نسبيا.

2-12- مؤشر الابتكار (x_{12})

فالابتكار أو الإبداع التكنولوجي يعد من العوامل الرئيسية التي تحسن من القدرات التنافسية للدول فضلا عن كونه يشكل قاعدة الانطلاق لجهود التوليد الذاتي والمستدام للثروة وتعمد الدول إلى توفير البيئة المواتية لتحفيز الابتكار من خلال الاستثمار في التعليم وتشجيع البحث العلمي وإقامة مؤسسات الأبحاث ودعمها ماديا وتشجيع الشركات على الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير. والابتكار، وإيجاد علاقات وطيدة بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال، وتطبيق أنظمة حقوق الملكية الفكرية بشكل صارم مع منح الجوائز للابتكارات وترويجها تجاريا كما تقوم العديد من الدول المستضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية بوضع الضوابط الضامنة لنقل التقنيات المتطورة وتوظيفها عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[17]

[17] **Thierry Madies, Jean Claude**, payer innovation et compétitivité des régions, la documentation française, paris, 2008, p 377.

المبحث الثاني: تحليل قياسي لنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات بالجزائر

سيتم في هذه المرحلة تحديد نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لقيم نسبة تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t بدلالة اثنتا عشر متغيرا مستقلا، وذلك حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12}, \varepsilon_t\right)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \varepsilon_t \quad \text{..... ..... (1)}$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج SPSS، تم إقصاء كل من المتغيرات X_8 و X_7 و X_1 وكانت الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$Y_t = -0,193 + 0,030\ X_2 + 0,006\ X_3 + 0,002\ X_4 + 0,065\ X_5 + 0,030\ X_6$$

t_c (-4.250) (+1.158) (+2.873) (0.289) (2.369) (2.488)

σ (0,000) (0,258) (0,008) (0,775) (0,026) (0,020)

$$- 0,049\ X_9 - 0.001\ X_{10} - 0,091\ X_{11} + 0,068\ X_{12} \quad \text{..... .....(2)}$$

t_c (-1,992) (-0,090) (-4,064) (3,361)

σ (0,057) (0,929) (0,000) (0,003)

$R^2 = 0,897$; $\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$; F = 24.248 ; $\overline{R} = 0,860$; DW = 2,386

1- التفسير الإحصائي والقياسي للنموذج

1-1- اختبار المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار نستخدم إحصائية فيشر، حيث نختبر فرضية العدم H_0 التي نقول فيها: "أن جميع المعلمات تأخذ القيمة 0"، وبالتالي فإن المتغير العشوائي هو المصدر الوحيد لانحرافات المتغيرة Y_t الخاصة بنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات، وأنها لا تتأثر

بقيمة أي متغير من المتغيرات المستقلة، أما في حالة رفض فرضية العدم فإننا سوف نأخذ بالفرض البديل H_1 القائل "أن هناك على الأقل معلمة واحدة من بين معالم النموذج غير معدومة".

وبما أن إحصائية F_c المحسوبة والتي تساوي 24,248 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى خطر 5 % والمساوية للقيمة 2,28 = $F_{[9\ ;\ 25\ ;\ 5\%]}$، فإننا نأخذ بالفرض البديل القائل بأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على Y_t.

وهذا يعني أن قيمة R^2 المحصل عليها من جراء تمثيل العلاقة المدروسة هي قيمة موضوعية، وأن المعادلة تمثل هذه العلاقة تمثيلا موضوعيا، وعندئذ نتابع التثبت من تأثير كل متغير مستقل على حدى للوقوف عند المتغيرات المؤثرة.

ولهذا الغرض سنقوم بعملية اختبار معنوية معالم النموذج كل على حدى باستخدام إحصائية "ستودنت" في المرحلة الموالية.

1-2- اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_t وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعتمد في اختبار معنوية المعلمات β_0 ، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6، β_9، β_{10}، β_{11} و β_{12} على إحصائية ستودنت.

أ- اختبار معنوية β_0

$H_0 : \beta_0 = 0$

$H_1 : \beta_0 \neq 0$

$t_c = -4,250$

$t_{h\,(25;5\%)} = 2,060$

بما أن $|t_c| > t_{th}$ نرفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (-0,193) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ب– اختبار معنوية β_2

بما أن $|t_c| < t_{th}$ أي نقبل فرضية العدم بمستوى خطر 5 % و بدرجة حرية 25 مما يدل على أن العلاقة غير عضوية، أي أن المعلمة β_2 التي تساوي قيمتها 0,030 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ملاحظة: بنفس الطريقة تم اختبار معنوية جميع المعلمات كل على حدى، وتبين أن المعلمات: β_3 ، β_5، β_6، β_{11} و β_{12} لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

1–3– نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0، β_5، β_6، β_{11} و β_{12} صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها عكس ما هو عليه الانحراف المعياري للمعلمات الأخرى (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

1–4– نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء جد ضعيفة ($\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$) نظرا للتأثير الكبير للمتغيرات التي وجد أن معلماتها لها معنوية إحصائية.

1–5– من خلال الصيغة النهائية للنموذج، لاحظنا أن قيمة "داربن واتسون" تساوي DW=2,386، مما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى خطر 5 %، الشيء الذي يدل على صحة النموذج.

2– تفسير اقتصادي:

حسب الصيغة النهائية للنموذج فإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,897$، وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 89,7 %، مما يدل على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تمثيلا جيدا.

هناك ارتباط طردي بين قيم تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t وأغلبية المتغيرات المستقلة عكس ما هو عليه بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في الآتي: X_9 (مؤشر

الجاهزية التكنولوجية)، X_{10} (مؤشر حجم السوق)، X_{11} (مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال). وعلى العموم إشارة جل المعلمات صحيحة عدى بعضها نذكر منها β_9، β_{10} و β_{11}.

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم X_3 الذي يرمز إلى مؤشر الاقتصاد الكلي يرافقها زيادة في قيم Y_t بنسبة 0,6 %، وبالتالي فإن مؤشر الاقتصاد الكلي بمؤشراته الفرعية يؤثر إيجابا على نسبة تغطية الصادرات للواردات الذي يعكس لنا هذا الأخير بدوره تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل قياسي لنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات بتونس

سيتم في هذه المرحلة تحديد نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لقيم نسبة تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t بدلالة اثنتا عشر متغيرا مستقلا لدولة تونس، حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12}, \varepsilon_t\right)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \varepsilon_t \quad \text{..... .....(3)}$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج (SPSS 20) تم إقصاء كل من المتغيرات X_5 و X_6 و X_7 و X_{11} ، وكانت الصيغة النهائية للنموذج معرفة وفق العلاقة 4

$$Y_t = -5.134 + 0,334\ X_1 + 2,715\ X_2 + 0,089\ X_3 + 1,295\ X_4 + 0,129\ X_8$$

t_c (-101.931) (+45.738) (+137.653) (+25.442) (+122.861) (8.004)

σ (0,000) (0,000) (0,000) (0,000) (0,000) (0,000)

$$- 1,609\ X_9 - 0.241\ X_{10} - 2,643\ X_{12} \quad \text{..... ....(4)}$$

t_c (-114,163) (-32,916) (-105,851)

σ (0,000) (0,000) (0,000)

$R^2 = 0,999$; $\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$; F = 4820.249 ; $\overline{R} = 0,999$; DW = 2,377

1- التفسير الإحصائي والقياسي للنموذج

1-1- اختبار المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار تم استخدام إحصائية فيشر، وقد بينت النتائج أن إحصائية F_c المحسوبة والتي تساوي 24,248 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى خطر 5 % والمساوية للقيمة 2,32 ; $F_{[8 ; 5\%]}$ = 26. وعليه فإننا نقبل بالفرض البديل القائل بأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على Y_t.

وهذا يدل أيضا بأن قيمة R^2 المحصل عليها من جراء تمثيل العلاقة المدروسة هي قيمة موضوعية. وعندئذ نتابع التثبت من تأثير كل متغير مستقل على حدى للأخذ بالمتغيرات المؤثرة.

ولهذا الغرض سنقوم بعملية اختبار معنوية معالم النموذج كل على حدى باستخدام إحصائية "ستودنت" في المرحلة اللاحقة.

1-2- اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_t وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعتمد في عملية اختبار معنوية المعلمات: β_0 ، β_1 ، β_2، β_3، β_4، β_8، β_9، β_{10} و β_{12} على إحصائية ستودنت.

أ- اختبار معنوية β_0

$H_0 : \beta_0 = 0$

$H_1 : \beta_0 \neq 0$

$t_c = -101,931$

$t_{h(26;5\%)} = 2,056$

بما أن $|t_c| > t_{th}$ نرفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (-5,134) حسب العلاقة(4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ب- اختبار معنوية β_1

بما أن $|t_c| > t_{th}$ فإننا نرفض فرضية العدم مما يدل أن العلاقة عضوية وأن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها 0,334 حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ملاحظة: بنفس الطريقة تم اختبار معنوية جميع المعلمات كل على حدى، وتبين أن كل المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

1-3- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية لكل معلمات النموذج منعدمة (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

1-4- نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء جد ضعيفة ($\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$) نظرا للتأثير الكبير لمتغيرات النموذج.

1-5- من خلال الصيغة النهائية للنموذج، لاحظنا أن قيمة داربن واتسون التي تساوي DW=2,377، مما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى خطر 5 %، مما يدل على صحة النموذج.

2- تفسير اقتصادي

حسب الصيغة النهائية للنموذج فإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,999$ وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 99,9 %، مما يدل على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تمثيلا جيدا.

هناك ارتباط طردي بين قيم تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t وأغلبية المتغيرات المستقلة المتمثلة في: X_1 (مؤشر المؤسسات)، X_2 (مؤشر البنية التحتية)، X_3 (مؤشر الاقتصاد

الكلي)، X_4 (مؤشر الصحة والتعليم الأساسي)، X_8 (مؤشر تطور الأسواق المالية). وعلى العموم إشارة جل المعلمات صحيحة، عدى بعض المعلمات منها: β_9، β_{10} و β_{12}.

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم X_1 الذي يرمز إلى مؤشر المؤسسات يرافقها نقصان في قيم Y_t بنسبة 33,4 % .

المبحث الرابع: تحليل قياسي لنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات بالمغرب

سيتم في هذه المرحلة نمذجة نسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t بدلالة اثنتا عشر متغيرا مستقلا تخص دولة المغرب، حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12}, \varepsilon_t\right)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 +$$

$$\beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \varepsilon_t \quad \text{..... .....(5)}$$

عند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS 20) تم إقصاء كل من المتغيرات X_5 و X_7 و X_{11}، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$Y_t = +0,644 - 0,393\ X_1 + 0,174\ X_2 - 0,010\ X_3 - 0,080\ X_4 + 0,192\ X_6$$

t_c (+7.536) (-5.553) (+8.978) (-1.517) (-3.157) (+4.492)

σ (0,000) (0,000) (0,000) (0,142) (0,004) (0,000)

$$+ 0,087\ X_8 - 0.061\ X_9 - 0,176\ X_{10} + 0,326\ X_{12} \quad \text{..... ....(6)}$$

t_c (+5,569) (-4,530) (-10,604) (6,884)

σ (0,000) (0,000) (0,000) (0,000)

$R^2 = 0,979$; $\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$; $F = 130.127$; $\overline{R} = 0,972$; $DW = 2,386$

1- التفسير الإحصائي والقياسي للنموذج

1-1- اختبار المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج

بينت نتائج الاختبار أن إحصائية فيشر F_c المحسوبة والتي تساوي 130,127 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى خطر 5 % والمساوية للقيمة

$F_{[9\ ;\ 25\ ;\ 5\%]} = 2,28$، فإننا نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على Y_t.

هذا يعني أن قيمة R^2 المحصل عليها من جراء تمثيل العلاقة المدروسة هي قيمة موضوعية، وأن هذه المعادلة تمثل هذه العلاقة تمثيلا موضوعيا. وعندئذ نتابع التثبت من تأثير كل متغير مستقل على حدى للأخذ بالمتغيرات المؤثرة. مما يدعو في مرحلة موالية إلى اختبار معنوية معالم النموذج كل على حدى باستخدام إحصائية "ستودنت" .

1-2- اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر معنوية معلمات النموذج β_0، β_1، β_2، β_3، β_4، β_6، β_8، β_9، β_{10} و β_{12} بالاعتماد على إحصائية ستودنت.

أ- اختبار معنوية β_0

$$H_0 : \beta_0 = 0$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = +7,536$$

$$t_{h\,(25;5\%)} = 2,060$$

بينت نتائج الاختبار أن $|t_c| \rangle t_{th}$ مما يدل أن العلاقة عضوية، أي أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (+0,644) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 % وبدرجة حرية 25.

ب– اختبار معنوية β_1

بما أن $|t_c| > t_{th}$ نرفض فرضية العدم عند مستوى خطر 5 %، مما يعني أن المعلمة التي تساوي قيمتها (-0,393) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ملاحظة: بنفس الطريقة تم اختبار معنوية جميع المعلمات كل على حدى، وتبين أن المعلمات: β_2 ، β_4، β_6، β_8، β_9، β_{10} و β_{12} لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5% .

1–3– نلاحظ أن جل الانحرافات المعيارية للمعلمات صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها عكس ما هو عليه بالنسبة للانحراف المعياري للمعلمة β_3 (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

1–4– نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء جد ضعيفة ($\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$) نظرا للتأثير الإيجابي الكبير للمتغيرات التي معلماتها لها معنوية إحصائية.

1–5– من خلال الصيغة النهائية للنموذج، لاحظنا أن قيمة "داربن واتسون" التي تساوي DW=2,386، مما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى خطر 5 %، مما يدل على صحة النموذج.

2– تفسير اقتصادي

حسب الصيغة النهائية للنموذج فإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,979$، وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة (مؤشرات التنافسية) في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 97,9 %، مما يدل على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تمثيلا جيدا.

هناك ارتباط طردي بين قيم تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t والمتغيرات المستقلة التالية: X_2 (مؤشر البنية التحتية)، X_8 (مؤشر تطور الأسواق المالية)؛ X_{12} (مؤشر حجم السوق). وعلى العموم إشارة جل المعلمات التي لها معنوية إحصائية صحيحة.

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم X_2 (مؤشر البنية التحتية) يرافقها زيادة في قيم Y_t بمقدار 17,4%.

المبحث الخامس: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب حسب نتائج كل نموذج

من أجل مقارنة النتائج نحاول تلخيص أثر المؤشرات المدروسة على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول الثلاث (الجزائر– تونس – المغرب) في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أثر مؤشرات التنافسية على نسبة تغطية الصادرات للواردات

المؤشرات	المتغير	نسبة تغير y بالنسبة لـ x		
		الجزائر	تونس	المغرب
مؤشر المؤسسات	X_1		- 0,334	
مؤشر البنية التحتية	X_2	+ 0.030	+ 2,715	+ 0,174
مؤشر الاقتصاد الكلي	X_3	+ 0.006	+ 0,089	
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	X_4	+ 0,002	+ 1,295	
مؤشر التعليم العالي والتدريب	X_5	+ 0,065		
مؤشر كفاءة سوق السلع	X_6	+ 0,030		+ 0,192
مؤشر كفاءة سوق العمل	X_7			
مؤشر تطور الأسواق المالية	X_8		+ 0,129	+ 0,087
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	X_9			
مؤشر حجم السوق	X_{10}			
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	X_{11}			
مؤشر الابتكار	X_{12}	+ 0,068		+ 0,326

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الصيغ النهائية للنماذج الثلاث

1- مؤشر المؤسسات

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر المؤسسات والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات فهي علاقة عكسية بالنسبة لتونس مما يفسر موافقتها للنظرية الاقتصادية لكون هذا المؤشر يحتوي على مؤشرات فرعية مثل الفساد الإداري والبيروقراطية وهذه لها علاقة عكسية أي كلما زادت أثرت سلبا على فعالية ونجاعة المؤسسات الاقتصادية وبالتالي تؤدي إلى انخفاض الصادرات والعكس صحيح.

أما في حالة الجزائر فرغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه تم إقصاءه من المؤشرات المؤثرة على المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات وهذا يعود ربما إلى تداخل وعدم انسجام المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي. أما في حالة المغرب لم يظهر تأثير هذا المؤشر على التابع ربما للأسباب التي تم ذكرها في حالة الجزائر.

2- مؤشر البنية التحتية

من خلال النموذج يتبين أن هناك علاقة طردية بين مؤشر البنية التحتية والمتغير التابع الممثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات، أي عند ارتفاع هذا المؤشر يتأثر المتغير التابع إيجابا كما يتأثر سلبا عند الانخفاض، إلا أن نسبة التغير تختلف من بلد إلى آخر، ففي تونس يتأثر المتغير التابع تغيرا كبيرا بتغير مؤشر البنية التحتية، حيث إذا زاد مؤشر البنية التحتية بوحدة واحدة ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 2.715.

أما الجزائر فنسبة تأثر المتغير التابع بالمؤشر جد ضئيلة أي بنسبة 0.03 هذا لا يفسر إطلاقا عدم أهمية هذا المؤشر بل بالعكس فتوفره ضروري لأي اقتصاد، إن انخفاض النسبة المحصل عليها في النموذج تعود لانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات نظرا لاعتماد الجزائر شبه المطلق على صادرات المحروقات،

أما المغرب فتأثير مؤشر البنية التحتية على نسبة تغطية الصادرات للواردات منخفض نسبيا حيث يقدر بـ 0.174.

3- مؤشر الاقتصاد الكلي

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر الاقتصاد الكلي والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات فهي علاقة طردية لما لها من تأثير على المؤسسة الاقتصادية فتوفرها يكون حافزا للتصدير وقد كان هناك اختلاف في النسب بين الدول الثلاث.

ففي الجزائر فزيادة مؤشر الاقتصاد الكلي بوحدة واحدة يدفع إلى ارتفاع المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0,6 % ، إن انخفاض نسبة التغيير يعود أساسا لانخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات. أما في تونس فالتأثير جد معتبر حيث زيادة وحدة واحدة من مؤشر الاقتصاد الكلي يرافقه زيادة 1.295 وحدة في نسبة تغطية الصادرات للواردات، وهذا ما يفسر أهمية هذا المؤشر بالنسبة للاقتصاد التونسي. وبالنسبة للمغرب فليس لهذا المؤشر دلالة.

4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر الصحة والتعليم الأساسي والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات فهي علاقة طردية لكونها موجبة فزيادة هذا المؤشر يؤثر إيجابا على المؤشر التابع إلا أن تأثيره يختلف من بلد إلى آخر.

ففي الجزائر له تمثيل ضئيل حيث يؤثر بنسبة 0,2 % في المتغير التابع وهذا يعود دائما لانخفاض قيم تغطية الصادرات للواردات.

أما تونس فتأثير مؤشر الصحة والتعليم الأساسي في المتغير التابع جد معتبر حيث يؤثر بنسبة 1.295 في نسبة تغطية الصادرات للواردات وهذا ما يعكس أهمية هذا المؤشر في المساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

5- مؤشر التعليم العالي والتدريب

فيما يتعلق بمؤشر التعليم العالي والتدريب فالعلاقة المجدولة في النموذج توضح وجود ارتباط اقتصادي بين المؤشر والتابع ويظهر حتى ولو بنسبة ضئيلة في حالة الجزائر، أي زيادة مؤشر التعليم العالي

والتدريب بوحدة واحدة يتأثر المؤشر التابع الممثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0.065 وحدة وهذا ما يعكس أهمية هذا المؤشر في التأثير على المؤسسة الاقتصادية رغم عدم دلالته في حالة تونس والمغرب.

6- مؤشر كفاءة سوق السلع

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر كفاءة سوق السلع والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات نلاحظ أن هناك تأثير ايجابي، حيث بزيادة مؤشر كفاءة سوق السلع تزداد قيمة نسبة تغطية الصادرات للواردات، مما يبين أن لهذا المؤشر أثر جد مهم على المؤسسة الاقتصادية لأنه مرتبط ارتباط كلي بسوق السلع والخدمات، إلا أن التأثير مختلف من بلد إلى بلد.

ففي الجزائر يؤثر مؤشر كفاءة سوق السلع بنسبة قدرها 0,030 على مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات لما يتغير بوحدة واحدة، إلا أنه في المغرب يؤثر بنسبة 0,192 على المتغير التابع.

7- مؤشر تطور الأسواق المالية

من خلال العلاقة المجدولة في النموذج نستنتج أن مؤشر الأسواق المالية يؤثر في المتغير التابع الممثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث كما لاحظنا في تعريف المؤشر أن له علاقة مباشرة بالمؤسسة الاقتصادية لكون الأسواق المالية تعتبر مصدرا من مصادر التمويل إلا أن نسبة تأثيره تختلف من بلد إلى بلد.

ففي الجزائر مثلا ليس له دلالة كون الجزائر تفتقر للأسواق المالية، أما تونس فنسبة تأثير مؤشر الأسواق المالية على المتغير التابع بمقدار 0.129 وحدة إيجابا، أما بالنسبة للمغرب فتقل نسبة تأثير المؤشر على المتغير التابع حيث تقدر بـ 0.087 وحدة إيجابا كذلك.

8- مؤشر الابتكار

من خلال العلاقة المجدولة في النموذج يتضح أن لمؤشر الابتكار تأثير إيجابي على نسبة تغطية الصادرات للواردات فزيادة مؤشر الابتكار بوحدة واحدة في الجزائر يؤدي إلى زيادة في نسبة تغطية

الصادرات للواردات بـ 0.068 وحدة، نفس الشيء بالنسبة للمغرب لكن بنسبة أكبر حيث بزيادة مؤشر الابتكار بوحدة واحدة تزيد نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0.326 وحدة، تعتبر نسبة ضئيلة لكنها تعكس أهمية الابتكار في المؤسسة الاقتصادية.

9- باقي مؤشرات الدراسة

أما المؤشرات الممثلة في :مؤشر كفاءة سوق العمل (x_7)، مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (x_{11})، مؤشر حجم السوق (x_{10})، مؤشر الجاهزية التكنولوجية (x_9) ليس لها دلالة في النموذج.

خـــاتمة:

كخلاصة لما سبق يتبين من وراء قراءتنا لنتائج النموذج أن المؤشرات محل الدراسة كلها لها تأثير على المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات الذي يعكس مدى فعالية الألة الإنتاجية، رغم التفاوت في التأثير إلا أن هذا يعود في الأصل إلى تركيبة كل اقتصاد على حدى، وعدم ظهور دلالة لبعض المؤشرات لا يعكس عدم أهمية تلك المؤشرات بالنسبة للميزان التجاري.

رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث نجد أن الجزائر حسب هذا الميزان لديها نقاط ضعف تفوق 54 مؤشر من المؤشرات الجزئية أما نقاط القوة فلا تتجاوز 8 مؤشرات، حيث كل المؤشرات الكلية المكونة لمؤشر التنافسية العربية تعاني من حالة قصور في الأداء ما عدى مؤشر الأداء الاقتصادي.

أما المغرب فهي الأخرى تعاني من حالة قصور في ما يعادل 53 مؤشر جزئي التي تعتبر نقاط ضعف للاقتصاد ككل أما نقاط القوة فلا تتجاوز 9 مؤشرات فرعية إلا أن هذه المؤشرات لها ارتباط بالبيئة العامة للمؤسسات كمعدل التضخم، مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات.

بالنسبة لتونس نجدها تعاني من حالة قصور في 35 مؤشر فقط وتتمثل نقاط قوة الاقتصاد التونسي في 20 مؤشر وهي نسبة جد معتبرة مقارنة بعينة الدراسة ، إلا أن الملاحظ أن جميع هذه المؤشرات لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية مثل مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات ومؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1- مصطفى أحمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001؛

2- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 ؛

3- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011؛

4- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، دار أسامة للنشر ، عمان، 2012 .

مقالات:

1- نجيب محمد حمودة الشعافي، تحليل وتقييم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي 2009- 2011 مجلة علمية محكمة، دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 12 سبتمبر 2013؛

2- وصاف سعيدي، تنمية الصادارات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 2002؛

3- محمد بوزيان، لحسن جديدين، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2012.

مداخلات:

1- بلال محمود الوادي ، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية ، مؤتمر ربيع الثورات العربية منظور حقوق الانسان، الاردن، 16، 17 جويلية 2011؛

2- تقرير التنافسية العالمية، 2012، بالاعتماد على الموقع albankaldawli.org؛

3- تقرير التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، سنة 2010-2011.

مراجع باللغة الأجنبية:

1-Thierry Madies, Jean Claude, payer innovation et compétitivité des régions, la documentation française, paris, 2008,

مواقع إلكترونية:

1- http://www.mg.gov.pl
2- http://www.imf.org
3- http://www.oecd.org
4- http://www.weforum.org
5- http://www.worldbank.org
6- http://www.iaigc.org
7- http://www.doingbusiness.org
8- http:// www.govindicators.org